

## المصدر اليائي أو اليائي الصيغة

أخطأ من يسميه بالمصدر الصناعي

كثيراً ما قرأتُ في كتب قواعد العربية المطبوعة في مصر ، كلاً على « المصدر الصناعي » ، وذلك منذ نحو من خمسين سنة أو دُوَيْن ذلك ، وقد بحثتُ نعماً عن هذه التسمية ووجودها في كتب أهل الصناعة ، فلم أجدها ذكراً ، وقد قضيتُ في هذا البحث الأيام الطوال ؛ بل الاعوام العدا ، فلم أرجع عنه إلا بما رجعتُ به حينئذٍ ، فاستنتجتُ أن هذا الوضع حديثٌ عائد إلى اصحاب « الدروس النحوية » لمتشئياً : حفني ناصف ، ومحمد دياب ، والشيخ مصطفى طوموم ، ومحمد صالح . وقد ظهرت هذه الدروس مطبوعة لأول مرة في سنة ١٣٠٥ هـ ، ولم أجدها لهذه التسمية ذكراً قبل ظهور هذا التصنيف .

وإني لا أظن هذه التسمية صحيحة ، بل أعدها من الخطأ الصريح القبيح المرغوب عنه ، لأن قولك : « المصدر الصناعي » كقولك : « مصدر الصناعة » ، لأن الإضافة تردُ بمعنى النسبة وبمعكس ، حتى أن سيبويه سمي النسبة إضافة . وما ذلك إلا من باب الترادف ، فقولك مثلاً : « آلة زراعة » ، يكاد يكون كقولك : « آلة زراعية » ، وإن كان بين المعنيين فرق لا يخفى على المتأمل ، فآلة الزراعة تمحض معنى الكلمة للصناعة المذكورة ، وأما الآلة الزراعية فنفيدك أن تلك الآلة تتصل بالصناعة المذكورة بمنحى من المناحي ، بعيداً كان أو قريباً : ففي « النسبة » معنى عام ، وفي « الإضافة » معنى خاص ، فقولك : « بيت ملك » خصوص وهو ظاهر ، وقولك « بيت ملكي » عموم : أي إن البيت يتصل بالملكية بمنحى أبياً كان ، وكل من

النسبة والاضافة لا تأتي بمعنى المفعول ، وكذلك لا يأتي المفعول بمعنى احدى تينك التسميتين ، فإنك لا تقول مثلاً « آلة مزرعة » وتربد بها « آلة زراعة أو آلة زراعية » ويظهر فساد تسمية المصدر البائي بالمصدر الصناعي ، من أنك تعرف أن الآلة لا تُزرع وإنما يعتمل بها للزراعة .

فإذا كان الأمر كذلك اتضح لك فساد تسمية قولك : « المصدر الصناعي » ، وكان الحق أن يقال « المصدر المصنوع أو الموضوع أو المصوغ » لأنه يصنع أو يوضع أو يصاغ صوغاً قياسياً بصناعة معروفة أو بعمل مقرر في تأليفهم . فكانت يجب على الواضعين الاولين - ليصح كلامهم وتعبيرهم - أن يقولوا « المصدر المصنوع » الى آخر ما قلناه . ولذلك وجب أن ينبذ نبذاً وحيماً - قول القائل « المصدر الصناعي » لفساده .

### ٢ - اتخاذ المصدر البائي

كيفية اتخاذه أن تعمد الى الكلمة مشتقة كانت أم غير مشتقة - مصدرأ كانت أم غير مصدر - وتزيد على آخرها ياء مشددة وهاء ، وتسمى تلك الباء « ياء المصدر » ولا نقل « ياء النسب » فإذا تم ذلك سميت الكلمة « بالمصدر البائي » ، وسمي كذلك لاختتامه بالياء المذكورة وهي التسمية التي جرى عليها اصحاب الفن . وقد ورد مثل هذا المصدر منذ اقدم الازمنة ، بل من عهد الجاهلية ، بل لفظة « الجاهلية » نفسها هي من هذا النوع من المصدر ، ولهذا اخطأ من انكر صحة « الجمعية والعملية والنشوية » وما كان على هذا البناء .

### ٣ - قياسية هذا المصدر نقلاً عن رواية الأئمة

كنت قد قرأت منذ زمن مديد في ترجمة ابي الطيب المتني ما هذا معناه :  
 « استنشد سيف الدولة يوماً ابا الطيب المتني قصيدته التي اولها :  
 « على قدر اهل العزم تأتي العزائم » فاندفع ابو الطيب ينشدها فلما بلغ قوله فيها :  
 وقفت وما في الموت شك لواقف كأنك في جفن الردى وهو نائم »

تمر بك الابطال كحى هزيمة ووجهك وضاح وثغرك باسم  
قال سيف الدولة : قد انقذنا عليك هذين البيتين كما انقذ على اسرى القيس بيتاه :  
كأني لم أركب جواداً للذرة ولم اتبطن كاعبا ذات خلخال  
ولم اسبل الزق الروبي ولم اقل خيلتي كروي كرة بعد اجفال  
وبيتاك لا بلنشم شطراهما ، كما ليس بلنشم شطرا هذين البيتين . كان بنبفي  
لامسى القيس أن يقول :

كأني لم أركب جواداً ولم أفل خيلتي كروي كرة بعد اجفال  
ولم اسبل الزق الروبي للذرة ولم اتبطن كاعبا ذات خلخال  
ولك أن تقول :

وقفت وما في الموت شك لواقف ووجهك وضاح وثغرك باسم  
تمر بك الابطال كحى هزيمة كأنك في جنن الزدي وهو نائم  
فقال المتنبي : أريد الله مولانا ، ان صح أن الذي استدرك على اسرى القيس  
هذا كان اعلم بالشعر منه ، فقد أخطأ اسرؤ القيس ، وأخطأت أنا ، ومولانا يعلم  
أن الثوب لا يعرفه البزاز معرفة الحائك ، لان البزاز لا يعرف<sup>(١)</sup> جملته ، والحائك يعرف  
جملته وتفارقه ، لانه هو الذي اخرجه من « الغزالية » الى « الثوبية » . وإنما قرن  
اسرؤ القيس لذة النساء بلذة الركوب للصيد ، وقرن السباحة في شراء الخمر للاضياف  
بالشجاعة في منازل الاعداء ، وأنا لما ذكرت الموت في أول البيت ، أتبعته بذكر الردى  
وهو الموت ، ليجانسه ، ولما كان وجه الجريح المنهزم لا يخلو من أن يكون غبوساً ،  
وعينه من أن تكون باكية ، قلت : ووجهك وضاح ، وثغرك باسم ، لاجمع بين  
الاضداد في المعنى وإن لم يتسع اللفظ لجمعها . « اه

أوردنا هذه الحكاية على ما كنا قد وقفنا عليها منذ نحو خمسين سنة ، ولم نقيده في  
مدوناتنا الصفحة والجزء المذين وردت فيها لبعده العهد وعدم وجود ديوان المتنبي لشارحه  
المكبري لدينا في هذا الوقت ، لا عارتنا اياه بعض الاصدقاء . وقد أوردناها  
على ما كنا دونها ولعل فيها زيادة أو نقصاً ، على أن المراد من مردها هنا توجيهه

(١) كذا في الاصل ، ولعل الصواب ( لا يعرف إلا جملته ) . ( المجلة )

الانظار إلى وجود « الفزلية » و « الثوية » وهما من المصادر اليائية التي لم ترد في أي معجم من معاجم اللغة

فناطق المتنبي بهذين اللفظين ، وإثبات الشارحين لديوانه هذين الحرفين ، من غير أن يتعرض أحد لتفاسط المتبي ، دليل واضح على أن الناظم الفيلسوف الفذ ( وهو من أبناء المائة الرابعة ) ذكر ما ذكر نقلا عن شيوخه . ولم يخطئه من جاء بعده ، ولا سيما شارح ديوانه المكبري وهو من أبناء المائة السادسة . فالأخذ بالمصدر اليائي أخذ مقيس على نهج العرب الفصحاء ولا يمكن أن يتعرض لتخطئة قياسته من بأتينا في هذه الايام وهو يحجل في كلامه حجل الغراب في شيتند .

فقد انكر بعضهم « السابقة والمعنوية والمشرطية والمظوظية والمحسوية » وما ضارعهما زاعمين ان ذلك من التعبير التركي ، وبتضح لك فساد قولهم مما صر بك وما انقله اليك الآن .

### ٥- قياسية المصدر اليائي نقلا عن أئمة النحاة .

ذكر الكاتببوي ( وهو الميرزا ابو الفتح المتوفى سنة ١٢٠٥ ) في كتابه « الحاشية على ميزان الادب » لذي هو لمحمد الزبيرزي الحنفي شارحا آداب البحث لهضد لدين اليايي المتوفى سنة ٧٥٦ وقد أنف الكاتببوي كتابه في سنة ١١٨٩ هـ فذكر صيغ المصادر اليائية في كلام طويل وقع في أربع صفحات دقيقة الحرف من ص ٦ إلى ص ٩ . ونحن نورد بعض كلامه بحروفه مع حذف بعض منه حيا للاختصار ، ونشير الى الحذف بثلاث تناط ، ومن أراد النص بكامله ، فعليه بالكتاب نفسه ، وهو مطبوع في الآستانة في أواخرشوال سنة ١٢٣٤ ودونك هذا النص :

« صيغ المصادر اما مشتركة بين المعنى المصدرى ، وبين الهيئة الحاصلة للفاعل والمفعول به ، كما ذهب اليه بعضهم . وإما موضوعة للاول فقط . ولا يستعمل في الثاني إلا مجازاً ، كما ذهب اليه أكثر المحققين . . . . »

« والمصدر قد يضاف الى فاعله وقد يضاف الى نائبه . فالمضاف الى الفاعل نحو كسر زيد الزجاج ، والمضاف الى نائبه نحو : كسر الزجاج ، بمعنى وقوع الكسر عليه ، لا بمعنى قيام



« المكسورية » به كما يقتضيه تفسير التقييد بمبني للمفعول . - نعم يجوز أن تكون المصادر مشتركة ، لكن لا تُنسب ولا تضاف إلا باعتبار استعمالها في المعنى المصدرى المقتضى للنسبة إلى الفاعل والمفعول به . . . .

« إما المعنى الاصطلاحي ، اعني الهيئتين القائمتين بالفاعل والمفعول به ، وإما المعنى اللغوي الشامل لهما ، وللمادحية ، والمعظمية والمدوحية والمعظمية اللازمين للحمادية والمحمودية لزوم الأعم للأخص ، اذ المدح والتعظيم أعم من الحمد اللغوي والعرفي : وذلك لأن الحاصل بالمصدر بسبب الاصطلاح موضوع للهيئة الحاصلة للفاعل أو المفعول به ، بسبب المعنى المصدرى أولاً وبلا واسطة كالحامدية والمحمودية الحاصلتين بسبب الحمد ، ومثل المادحية والمدوحية حاصل ثانياً وبواسطتهما . والمعنى اللغوي للحاصل بالمصدر هو الحاصل بسبب المصدر اعم من يكون حاصله أولاً وبلا واسطة ، وان يكون حاصله بواسطة كالألم بالنسبة إلى الضرب ، والمادحية والمدوحية والكلام الحاصل من الحمد على ما صرح بمثله بعض الافاضل ، فيكون المعنى اللغوي اعم مطلقاً ، اذ الكلام الذي هو لفظ وصوت ليس هيئة حاصلة لشيء من الحامد والمحمود ، بل هو حاصل للهواء المتكيف ، لكنه حاصل بسبب التكلم الذي هو الحمد . » اهـ بحروفه .

وفي صر الصناعة لابن جني <sup>(١)</sup> وشرح الوضعية لعصام الدين ما يشبه هذا الكلام فاجتزأنا بما ذكرنا .

### ٥ شواهد اللغويين في المصدر اليائي أو ياء المصدر

قال في التاج في مادة (خ ص ص) : خصه بالشيء . . . . خصوصية بالضم ، ويفتح ، والفتح أفصح ، كما نقله الجوهري ، وبه جزم الننارسي في حاشية المطول ، وهو الذي في التفتيح وشروحه . وكلام المصنف ظاهره أن الضم أفصح ، والفتح لغة ؛ ولذا قال بعضهم : ولو قال : ويضم ، لوانق كلام الجمهور ، وسلم من المؤاخذة ؛ ثم قالوا : الياء فيها ، اذا فذحت للنسبة ، فهي ياء المصدرية ، كالفاعلية والمفعولية ، بناء على خصوص

(١) في الجزء الثاني من كتابه في « باب الياء »

فحول للمبالغة كالمعجم وأحمري . قال شيخنا : وعندني في ذلك نظر . وبقدح فيه أنهم حكموا في الياء التخفيف . بل قبل : هو الأكثر ليوافق الياءات اللاحقة بالمصادر كالكرامية اه

وقال السيد مرتضى في تاجه أيضاً في مادة ( ول د ) : الولودية : بالضم : الصفر ، عن ابن الأعرابي ، وفتح . قال ثعلب : الأصل الوليدية ، كأنه بناء على لفظ الوليد وهي من المصادر ( اليائية ) التي لا أعمال لها . وفي البصائر : يقال : وفعل ذلك في وُلوديته وولوديته ، أي في صفره . وفي اللسان : فعل ذلك في وَايِدِيته أي في الحالة التي كان فيها وليداً . . . اه

وذكر ابن مكرم في اللسان : « اللض والامم اللصووية ( بالضم ) واللصووية ( بالفتح ) . الكسائي : هو لص يتن اللصووية . وفعلت ذلك به خصوصية . وجروري يتن الحرورية » اه . وقال الزبيدي في ( ل ص ص ) : ( والمصدر اللص والاصاص واللصووية بفتحهم واللصووية بالضم . الأولان تقابها الصاغاني . والأخير عن الكسائي . والفتح في اللصووية واخرها أفتح وان كان القياس الضم كما في شروح النصيح . وفي المصباح عكسه . نقله شيخنا ) اه

قلنا : أما الفتح فهو لا محاض اللفظ للمصدرية أي للمصدرية اليائية . وأما الضم فهو لاشتقاق هذا النوع من المصدر من الجمع المكسر فاذا قلت لصووية بضم الأول اشتدقت المصدر اليائي من اللصوص الذي هو جمع لص ، ولك أن تفتحها لتمام الكلمة لامم المصدر الذي هو المصدر اليائي هنا . ألا تراهم قالوا أيضاً ( الاعرابية ) وهو من هذا القبيل ومنسوب الى الأعراب جمع عرب . وعندنا أن الأفتح في مثل اللصووية هو الضم لا الفتح ، والدليل أن اللغويين نقلوا ألفاظاً كثيرة على هذا الوجه وذكروا فيها الضم ولم يذكروا فيها الفتح ، ولو لم يكن الضم فيها أفتح من الفتح لما ذكروه ، إذ بعض اللغويين يذكرون الأفتح ويكتفون به ولا يذكرون الفتح لأن الأول يعني عن الثاني : فقد ذكروا مثلاً الطفولية بالضم ولم يذكروا أحد بالفتح . وكذلك قال جمهور ثقات اللغويين : الألوهية والربوبية بالضم ولم يصرح أحد أنهما وردتا بالفتح .

على أننا نقول بجواز الفتح لا لمحاض اللفظ للمصدرية واخراجه من الحاق الجمع المكسر  
بهاء المصدرية فاحفظه تصب .

## ٦ شواهد قياسية المصدر اليائي من وجود كثرة الألفاظ

يجوز لك أن تضع مصادر بائية من الألفاظ المشقة وغيرها . فلقد رأيت ما فعل  
المتنبي من وضع الشوبية والفزلية وهما غير موجودتين في دواوين اللغة ، فلك أن تجاربه  
إذا ما احتجت إلى وضع الألفاظ اضطررتك الحال إلى الألفاء الياء ، ولا تحصر ذلك في  
وزن دون وزن وفي مشتق دون مشتق . وهذا المصدر سائغ في الذوق قديم الورد في  
هذه اللغة الكريمة .

ودونك بعض ما ورد في لسانهم مما هو مقيد في المعاجم أو غير مقيد ، فالجاهلية مثلاً  
من أقدم الألفاظ وضعاً ، وقالوا : الولودية بالضم والفتح . والوليدة . قال في اللسان  
« فعل ذلك في وليدته أي في الحالة التي كان فيها وليداً » . اه وفي النتائج : قال ثعلب  
( في الولودية ) الأصل الوليدة ، كأنه بناه على لفظ الوليد وهي من المصادر التي لا  
أفعال لها . وفي البصائر : يقال : وفعل ذلك في وُلوديته وولوديته أي في صفره ) .

وقالوا : المهيمنية . ذكرها ابن الأثير في النهاية في مادة ( ه م ن )

ومما جاء على الفاعلية : الخاصة والشاعرية والعالمية

وورد بصيغة المفعول : المخصوصية والرجوحية والمعلوبة والمحبوبة . قال أبو البقاء في  
كلياته في كلامه على المصدر ص ٥٩٣ من طبعة الآسنانة ما هذا قوامه : ( صرح صاحب  
الكشاف في قوله تعالى : ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله .  
فإن المعنى على تشبيهه ( محبوبيته ) الأضنام من جهنم ( بمحبوبية ) الله من جهة المؤمنين إذ لا  
دلالة في الكلام على الفاعل أعني المؤمنين ) اه . فانك ترى أن الزمخشري ذكر  
( المحبوبة ) لاحتياجه إلى هذا المصدر . والزمخشري هو من هو . والكلمة لم ترد في أي  
معجم لغوي كان ، بل لم ترد في أساس اللغة نفسه ، فهل يقال إنها تركية أو إنها غير  
عربية ؟ - نعم يقول ذلك من يجمل أمرار اللغة وأوضاعها ويجمل أن معاجم اللغة لا تدون

المقيس المشهور من كلام العرب . أو ينكرها من يتوهم أن ألفاظ اللغة كلها مدونة في المعاجم وما ليس فيها لا يعد عريباً .  
 ومن المصادر اليائية ما صيغت من المصادر المألوفة كالخصوصية والعروية والحروية بالفتح وهي مصدر يأتي مصوغ من الحرّورة وكلاهما بمعنى الحرية .  
 ومن هذا القبيل ما ورد مأخوذاً من النعت كالحربة فانها مصوغة من الحر .  
 ووردت مصادر يائية مأخوذة من أفعال كالألمعية والأريحية والأرجحية والأغلبية والأقلية والأكثرية والأفضائية والأحسانية والأجنبية الى غيرها .  
 ومن هذا المعين وقد ورد مأخوذاً من الأسماء قولهم : القومية والوطنية والعصبية والسليقية والسخرية الى نظائرها .

### الخلاصة

المصدر اليائي هو المصوغ من أي كلمة كانت ، وأي وزن كان ، بالخاق ( ياء المصدرية ) في آخره ، وضم هاء الياء للدفع معنى النسبة عنها ؛ ولا يجوز لك أن تسمية ( بالمصدر الصناعي ) لفساد هذا التعبير وبعده عن مناحي العرب للمعنى الذي ترمي اليه ، وهو الموفق لسواء السبيل .

الأب أنساق ماري الكرملی

بقدر

